

المصدر : الأهرام
التاريخ : ٧ يونيو ٢٠٠٥

سبل العوجة أول شركة تروج التطوير ضمن اتفاقية الكوز

في إطار زيارة الدكتور نظيف الأسبوع الثالث من شهر مايو الماضي إلى الولايات المتحدة الأمريكية ومقابلته مع الرئيس بوش، كانت المباحثات تدور حول تطوير العلاقات المصرية الأمريكية خاصة من خلال تشجيع الاستثمارات في شتى المجالات التجارية أو الصناعية المختلفة بين البلدين والتي من المتوقع خلالها حدوث طفرة وتنمية جادة في حجم الاستيراد والتصدير بين البلدين..

ولاسيما موضوع الساعة الآن بهذا الصدد هو بروتوكول الكوز والذي يعمل على تعظيم الصادرات المصرية إلى الولايات المتحدة من قبل المصانع التي لا بد وأن تطبق عليها شروط الكوز، فالاتفاقية تنص على استيفاء المنتج بنسبة ٣٥٪ مطابقاً لشروط الكوز لتؤهله إلى التصدير للولايات المتحدة الأمريكية ولا بد أن تحتوى تلك النسبة على ١١.٧٪ من المنتج المصدر به علاقة مباشرة أو غير مباشرة بالإنتاج الإسرائيلي سواء من مستلزمات أو خامات أو خيرات أو تكلفة شحن. لذلك كان المنفذ المصري المواجه للمنطقة الجمركية الإسرائيلية «ننزان» هو جمرك «العوجة» لكل عمليات الشحن البري بين البلدين والذي من خلاله تقوم السيارات الناقلة بعمل التخليص الجمركي اللازم والأشعة اللازمة ثم تنتقل تلك الناقلات إلى العريش ثم

المنطقة الصناعية التي يوجد بها المصنع المؤهل حسب اتفاقية الكوز. لذلك كان لا بد من التنويه على أن هذه المنطقة الجمركية لم تعد بالشكل اللازم لاستيعاب تدفق هذا الكم الهائل من الشحنات من خلال هذا المنفذ، حيث تبعد منطقة العوجة عن القاهرة بحوالي ٤٣٠ كم وتبعد عن العريش بـ ٨٥ كم والجدير بالذكر أنه تم تسجيل ٣٩٧ مصنعا مؤهلا بوحدة الكوز بوزارة التجارة الخارجية والصناعة حتى الآن رغم أن داخل منطقة العوجة الجمركية لا يوجد إلا مكتب تخليص جمركي واحد تابع لشركة حكومية يعتبر مهجورا للأسف ومكتب آخر بالعريش يمتلك الأوناش والمستلزمات اللازمة لتفريغ وفحص الناقلات وشركة شحن قائمة بالقاهرة ولكنها



ماجد النخيلي
مسئول التسويق بشركة
دي إتش إل دافريس

ترسل مستخلصيها الآن إلى هناك لعمل التخليص اللازم وأخيراً يجري تقديم بعض الأوراق لفتح مكتب خاص بشركة شحن كبيرة لتكون قائمة هناك بمنطقة العوجة ذاتها. والمثير للجدل أنه لا توجد وسيلة اتصال مباشرة بأي شخص داخل المنطقة الجمركية حيث

لا تعمل شبكتي الموصول هناك وبالتالي تصعب متابعة إجراءات التخليص الجمركي مع المستخلص المنفذ للتعليمات وبالطبع يصعب معرفة وقت الإخراج الجمركي النهائي لتابعة النقل من العريش إلى المنطقة الصناعية المؤهلة. أما السؤال هنا فهو لماذا لم يتم عمل دراسة جدوى سليمة لتلك المنطقة قبل العمل بها؟ ولماذا لم يتم توفير الاستثمارات اللازمة قبل البدء في العمل بالبروتوكول بالشكل المناسب الذي يستوعب هذا الكم الهائل من الشحنات الواردة؟ ولماذا لم يتم تطوير المعدات والمستلزمات المستخدمة هناك للاستعداد الكافي قبل الإعداد لتلك الاتفاقية؟

أخيراً وليس بآخر، كان لا بد من التنويه بالمستندات المطلوبة واللازمة لإجراءات التخليص الجمركي على الرسائل حسب نظام التخليص الخاص بكل مصنع على حدة كما يلي:
(١) منطقة حرة: لا بد من توافر إقرار واردات المنطقة الحرة ورقم المتعاملين مع الجمارك

- (٢) وارد نهائي: لا بد من توافر مايلي:
■ رقم المتعاملين مع الجمارك.
■ السجل الصناعي.
■ شهادة منشأ موثقة من السفارة المصرية بإسرائيل والغرفة التجارية.
■ البطاقة الضريبية.
■ شهادة التسجيل في ضريبة المبيعات.
■ بطاقة الاحتياجات أو خاتم هيئة الاستثمار.
■ صحيفة الاستثمار أو قرار المنشأة.
■ إقرار القيمة مصحوباً بصحة توقيع من البنك.
■ التفويضات اللازمة للمستخلص مصحوبة بصحة توقيع من البنك.
(٣) السماح المؤقت: لا بد من توافر كل ما سبق في حالة الوارد النهائي بإضافة مايلي:
■ استمارة توكيد الأصناف.
■ تعهد بإعادة التصدير مصحوباً بصحة توقيع من البنك.
■ إقرار بإمساك دفاتر منتظمة مصحوبة بصحة توقيع من البنك.
ثم يتم ختم كل من شهادة المنشأ والفاتورة التجارية وشهادة الجمارك النهائية بختم الكوز حتى يتم تأهيل المنتج بحسب شروط بروتوكول الكوز للتصدير إلى الولايات المتحدة الأمريكية ■